مجلة المعجمية - تونس

ع 12-13

1997

علم المعاجم عند أحمد بن فارس
بين النظر والتطبيق

بحث : حلمي خليل

مقدمـــة :

يحاول هذا البحث تأصيل الجانبين النظري والتطبيقي في التراث المعجمي العربي من خلال أعمال أحمد بن فارس (ت. 395 هـ)، الذي أسهم في إثراء التراث المعجمي العربي بمعجميه «مجمل اللغة» و«مقاييس اللغة»، بالإضافة إلى دراساته اللغوية الأخرى وخاصة في كتابه «الصاحبي»، حيث تناول عددا من القضايا المعجمية النظرية فيما يعرف في الدراسات اللغوية والمعجمية المعاصرة بعلم المعاجم النظري Lexicology».

وبناءً على ذلك قسمت هذا البحث إلى ثلاثة أقسام. أما القسم الأول من البحث فقد تناولت فيه مفهوم علم المعاجم أو نظرية المعجم في الدراسات اللغوية المعاصرة، والموضوعات التي يتناولها هذا العلم على المستويين النظري والتطبيقي، حيث نجد أن الشق النظري من هذا العلم يهتم بدراسة الوحدات المعجمية، وتحليلها من حيث المبنى والمعنى، وذلك من حيث طرق تكوين هذه الوحدات، واشتقاقها، والصيغ المختلفة، ووظائفها ودلالاتها، والعلاقات الدلالية بين هذه الوحدات مثل الترادف والمشترك اللفظي، والأضداد، وغيرها من الظواهر الدلالية التي تتصل بشرح المعنى المعجمي Lexical meaning.

أما الشق الثاني من هذا العلم فهو يدرس فن صناعة المعجم، أو علم المعاجم التطبيقي، الذي يتناول مراحل إعداد المعجم من حيث جمعُ الوحدات المعجمية، واختيار نظام الوضع من حيث ترتيب المداخل، والمشتقات، وكتابة الشروح، والتعريفات وغير ذلك مما يتطلبه إعداد المعجم للنشر.

أمّا القسم الثاني فقد تناولت فيه الدراسات اللغوية والمعجمية عند ابن فارس مما يتصل بعلم المعاجم النظري وخاصة من خلال كتابه «الصاحبي»، وأعدت قراءة هذا الكتاب وفق الأصول النظرية في علم المعاجم النظري، كما جاءت في النظرية اللغوية المعاصرة، وحاولت إعادة وضع موضوعاته في قالب منهجي واضح، لكي تتضح جهود ابن فارس في هذا الجانب من علم المعاجم.

أمّا القسم الثالث والأخير من هذا البحث فقد تناولت فيه الشق التطبيقي، أو فن صناعة المعجم عند ابن فارس وذلك من خلال معجميه «المجمل» و«المقاييس»، وخاصة فيما يتصل بنظريته في النحت والقياس، ومحاولته الرائدة في بناء معجم مقاييس اللغة على التماس الدلالة العامة لكلّ جذر من جذور العربية فيما أطلق عليه الأصول والفروع وأثر ذلك في وظيفة المعجم عنده.

1 - نظرية المعجم وعلم المعاجم :

لعل الخلاف بين علماء اللغة والمعاجم حول مفهوم مصطلحات «اللغة» Language و«الكلمة» Word و«المعجم» Lexicon أو Lexis من حيث التحديد العلمي ومفهوم كل مصطلح، هو السبب لصعوبة استقرار نظرية للمعجم، لأن المعجم -كما سنرى- هو جزء من اللغة، والكلمات أو الوحدات المعجمية Lexical items هي مادة المعجم، ومن ثم يترتب على ذلك وجود شبكة من العلاقات العضوية بين هذه المصطلحات من ناحية، والعمل المعجمي وتصور ماهية المعجم من ناحية أخرى، وذلك من حيث مفهوم اللغة ومكوناتها ووظائفها وتحليل الوحدات المعجمية أو الكلمات ومكوناتها ووظائفها ودلالتها ومن ثم مفهوم المعجم ونظريته.

فمصطلح «اللغة» قد يشير إلى مفاهيم عدة، وقد تتداخل أحيانًا وتفترق أحيانًا أخرى ولكننا في نهاية الأمر قد نجد أنفسنا أمام تصورات من العسير وضعها في تعريف جامع مانع كما يقول المناطقة (1).

فقد يستعمل هذا المصطلح بدلالة عامة في الإشارة إلى جانب من جوانب السلوك

---

(1) راجع حلمي خليل : مقدمة لدراسة اللغة، ص : 60 - 67.

الإنساني، أو إلى العوامل الفسيولوجية التي تساعد الإنسان على تعلم الكلام والكتابة واستعمالها.

وقد يطلق على نظام اصطناعي فيما يعرف باللغة الاصطناعية Artificial Language، في مقابل اللغة الطبيعية Natural Language. وفي أمراض الكلام speech pathology يستعمل المصطلح للدلالة على أمراض الكلام language disorder، ويقصدون بذلك اضطرابات النطق والسمع والقراءة والكتابة.

أمّا من الناحية اللغوية الخالصة فقد يشيرون بهذا المصطلح إلى نظام في استخدام الأصوات اللغوية في جماعة انسانية أي اللغة المنطوقة spoken language، في مقابل نظام آخر من الرموز المرئية في اللغة المكتوبة written language.

كما نستطيع أن نميز في إطار الاستعمال العام للغة، عدة استعمالات للغة أو مستويات متعددة، فقد يميزون بين اللغة من حيث هي حدث كلامي act of speaking، وقد يدل على نظام تجريدي عام أو مستويات خاصة من الكلام في علم اللغة الاجتماعي sociolinguistics، وقد يستعمل في الدلالة على لغة الكائنات الأخرى Animal Communication، ناهيك باستعمالات أخرى مثل لغة الحركة الجسمية kinesics وغير ذلك.

ومع ذلك فإن الفكر اللغوي المعاصر قد تجاوز التعريف في عبارة جامعة مانعة للغة الإنسانية إلى الوصف والتجريد، فاستقر على أن من أبرز خصائص اللغة الإنسانية هو ما يسمى «بثنائية التركيب» Duality of structure (2) حيث يتميز نظام مجرد Abstract يتألف من مستويين هما المبني والمعنى. ويمكن تحليل المبنى إلى وحدات ذات معنى مثل الكلمات والجمل، والثاني يمكن تحليله إلى سلسلة منتظمة من الفونيمات phonemes ليس لها معنى في ذاتها، ومن ثم أصبح مبدأ ثنائية التركيب على هذا النحو فارقا بين طبيعة اللغة الإنسانية وأي استخدام آخر لمصطلح اللغة.

ولا يقل مصطلح الكلمة word عنتًا ومشقة من حيث التحديد والتعريف عن

---

(2) Crystal, David : Dictionary of Lang. and Lings, p. 110.

مصطلح «اللغة»، ولعل من آثار ذلك أننا نستعمل أحياناً مصطلحات مثل : «المفردات» و«الوحدات المعجميّة» للدلالة على ما يسمى بالكلمة حتى عدّها بعض العلماء خرافة علم اللغة (3) ، نظراً إلى الجوانب المختلفة التي يمكن النظر منها إليها والمعايير المتعددة التي قد تعرّف من خلالها ؛ فهي أصغر وحدة نحوية يمكن النطق بها مستقلة وهي في اللغة المكتوبة أوضح منها في اللغة المنطوقة حيث يمكن تمييز حدودها بالمسافات بين كل كلمة وأخرى. أمّا في اللغة المنطوقة فهي سلسلة من الأصوات التي قد لا تستطيع الأذن تمييزها، وعلى مستوى التحليل والتجريد هي وحدة قد تتألف من عدد من المورفيمات Morphemes، أو على الأقل من مورفيم واحد حر free morpheme في مقابل أنواع أخرى من المورفيمات المقيدة Bound Morpheme أو الصفرية Zéro Morpheme، بل إن مصطلح المورفيم كان هو البديل العلمي التجريدي لمصطلح الكلمة؛ هذا من ناحية البنية.

أما من ناحية الوظيفة فلها وظائف صرفية ونحوية تتكون منها جمل تامة أو أشباه جمل، وهي عند بعض علماء العربية القدماء «اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»(4).

وهذا التعريف كما يقول ابن يعيش (ت 643 هـ) يدلّ على أن اللفظ جنس للكلمة، وذلك لأنه يدلّ على المهمل والمستعمل، فالمهمَلُ ما يمكن ائتلافه من الأصوات أو الفونيمات ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو « حيص» و «كق» ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا يسمى كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، وإنما يسمى لفظة لأنه يتألف من عدد من الأصوات ملفوظ بها، وعلى ذلك فإن كلّ كلمة هي لفظة وليس كلّ لفظة كلمة(5)، ومعنى هذا أن الصوت أو البنية الصوتية وقصد المعنى هما جوهر الكلمة أي أنها مثل اللغة تتمتع أيضابثنائية التركيب.

أما مصطلح «معجم» فقد تعرض لسوء فهم في التعريف والتحديد، أكثر مما تعرض مصطلحا «اللغة» و«الكلمة»، فهو في علم اللغة المعاصر قد يدل على مجموع

---

(3) Robins, R.H. : General Linguistics , p. 193

(4) انظر الزمخشري : المفصل، ص 6.

(5) راجع ابن يعيش : شرح المفصل ، 18/1 - 19. وانظر أيضا حلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 15 - 31.

الوحدات المعجمية التي تكوّن لغة جماعة لغوية ما تتكلّم لغة طبيعية واحدة، أي هو مجموع المفردات المكوّنة للُغَة ما تستعمل بين أفراد جماعة لغوية ليعبروا بها عن أغراضهم، وهذا هو المفهوم العامّ للمصطلح (6).

أمّا المفهوم الثاني، فهو مفهوم خاصّ يدل على مدونة corpus من المفردات موضوعة في كتاب ومرتّبة وفق نظام معيّن، ومشروحة. وقد تكون هذه المفردات لكاتب واحد مثل معجم ابن خلدون او الجاحظ وقد يكون المعجم خاصاً بفترة من فترات حياة اللغة، أو خاصّا بمصطلحات علم معين، وقد يكون ذا منحى شمولي مثل معجم «العين» للخليل بن أحمد (ت. 175 هـ) أو يكون معجماً استيعابيًا مثل «لسان العرب» لابن منظور (ت 711هـ). ويطلق على هذا النوع مصطلح «القاموس» Dictionary. وقد يكون في نظر البعض قائمة من المداخل ذات وظيفة نحويّة، أو مجموعًا غير منتظم من الوحدات المعجمية، أو ذيلاً للنحو أو غير ذلك من التعريفات التي تنفي عن المعجم صفة البنية (6).

فإذا كانت الكلمة جزءاً من اللغة تشترك معها في أخص خصائصها وهي ثنائية التركيب، فإن المعجم الذي يتعامل مع الكلمات أو المفردات أو الوحدات المعجمية هو أيضًا جزء من اللغة وله نفس الخاصية التي للكلمة واللغة من حيث أن نظرية المعجم هي في الواقع نظرية المفردات (7)، والمفردات هي جزء من بنية اللغة كما رأينا ومكون أساسي من مكونات نظامها، ولذلك فإنّ المعجم نفسه لا يخرج عن بنية اللغة وعن نظامها، وله أيضًا مثل غيره من مكونات اللغة بنيته ونظامه ضمن بنية اللغة ونظامها (8). واللغة كما يتفق علماء اللغة نظام يتألف من عدة أنظمة هي : النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي والنظام الدلالي ،حيث يتألف من هذه النظم النظام العام للغة الإنسانية أو النظام اللغوي للغة ما، وهذه النظم في النهاية تتمثل في ثنائيّة التركيب أو المبنى والمعنى، ولأنّ

---

(6) أنظر ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، العددان التاسع والعاشر، ص 29 وما بعدها.

(7) المرجع السابق، ص 58.

(8) المرجع السابق، ص 32.

نظرية المعجم هي نظرية المفردات أو الكلمات والكلمة هي الصورة المصغرة للجملة Compressed (9) ، أي هي تجميع من حيث المبنى والمعنى لما كان يمكن أن يكون جملا، فإن تحليل المفردات لا يختلف من حيث المبدأ عن تحليل الجمل، بل إن المعنى العام الذي يعنى نظام القواعد لا ينطبق على الجمل فقط بل ينطبق أيضا على المفردات (10) وهذا يعني بالضرورة أن تحليل الوحدات المعجمية صوتيًا وصَرْفيًا ونحويًا ودلاليًا هو جزء من نظرية المعجم، من حيث هو نظام من أنظمة اللغة يتعامل مع المفردات.

ويؤكد ذلك ويدعمه أن علم المعاجم النظري Lexicology هو الفرع من علم المعاجم الذي يدرس الوحدات المعجمية Lexical items ويحللها في لغة مّا من حيث المبنى والمعنى.

أمّا من حيث المبنى فهو يدرس طرق تكوين هذه الوحدات واشتقاقها والوظائف الصرفية والنحوية وكلّ ما يتّصل ببنيتها من حيث التغيرات المورفولوجية والفنولوجية التي تطرأ عليها.

أمّا من ناحية المعنى فهو يدرس ويحلل المعنى المعجمي Lexical meaning لهذه الوحدات من حيث صلته بالمبنى، وكذلك من حيث العلاقات الدلالية وطرق الدلالة وغير ذلك مما يتصل بدراسة المعنى. وصدد هذا يفرق علماء اللغة والمعاجم بين عنصرين أساسيين من عناصر دلالة الوحدة العجمية هما :

1 - المعنى النحوي Grammatical meaning؛

2 - المعنى المعجمي Lexical meaning.

وهم يرون أن المعنى النحويّ هو محصلة العلاقات القائمة بين الوحدات المعجمية في الجملة، أو هو ما تدلّ عليه من وظائف نحوية داخل التركيب أي في السياق اللغوي Verbal context.

وقد أوضح اللغوي الأمريكي المعاصر «فريز» Fries أن المعنى النحوي يتناول ثلاثة أمور هي :

---

(9) عبد القادر الفاسي الفهري : المعجمة والتوسيط، ص 10.

(10) المرجع السابق ، ص 10.

1 - دلالة الأدوات مثل : حروف النفي والعطف والجر وغيرها؛

2 - دلالة الوظائف النحوية مثل : الفاعلية والمفعولية والإضافة؛

3 - دلالة الجمل مثل : الشرط والنداء والقسم والحالية (11).

وبتطبيق ذلك في المعجم نجده يتضمن بالضرورة أمرين :

1 - أن مفهوم المعجم يتجاوز ترتيب المفردات في قوائم وشرح معناها، أي أن يقتصر على شرح المعنى المعجمي وحده، وإنما لا بد أن يشرح دلالات الأسماء والصفات والأفعال من حيث هي مقولات معجميّة بالإضافة إلى دلالة الأدوات.

2 - بيان الوظائف الصرفية والنحوية للوحدات المعجمية، فالأفعال منها المتعدّي واللازم، ومنها المتعدّي إلى مفعول واحد أو أكثر ؛ وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول، بل من الأسماء ما يستخدم للمذكر فقط، ومنها ما يكون للمؤنث، ومنها ما يصلح للاثنين معاً.

ولذلك فإن المعجم من حيث هو جزء من النظام اللغوي يتعامل مع الكلمات من حيث هي وحدات معجمية Lexical units ووحدات نحوية وصرفية Grammatical units، ولكنه يفرق بينهما على أساس أن الوحدات النحوية والصرفية عبارة عن مجموعة مغلقة Closed set أي أنها لا تزيد بزيادة المادة اللغوية في المعجم مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأدوات والصيغ والأوزان، وذلك في مقابل المجموعة المفتوحة Open set ، أي المجموعة القابلة للزيادة مثل الكلمات التي تنمو وتتغير، ولذلك فهي غير محدودة أي قابلة للزيادة والنقصان، ومعنى هذا أن المجموعة المغلقة تقوم على بيان الدلالات الصرفية النحوية، في حين أن أساس العمل في المجموعة المفتوحة هو شرح المعنى بشكل عام، وكلّ ذلك ينتمي إلى نظرية المعجم أو علم المعاجم النظري Lexicology.

أمّا الفرع الثاني من علم المعاجمّ فهو علم المعاجم التطبيقي أو فن صناعة المعجم الذي يقوم به المؤلف المعجمي بعد عمليات طبقًا للهدف الذي يريد تحقيقه من وضع المعجم ويتمثل ذلك في الخطوات الآتية :

(11) انظر Hartmann & Stork : Dictionary of Lang. and Lings, p.138

1 - جمع المفـردات أو الواحدات المعجـمية وتصنيـفها طبقًـا للمعلومات والحـقائق التي أسفر عنها علم المعاجم النظري Lexicology.

2 - اختيار المداخل Entries وترتيبها وفق نظام معين.

3 - ترتيب الوحدات المعجمية والمشتقات تحت كلّ مدخل وفق نظام معين أيضًا.

4 - كتابة الشروح والتعريفات لكل وحدة.

5 - نشر الناتج في صورة قاموس Dictionary .

وغنيّ عن القـول أن هذين الفـرعيْن لعلـم المعاجم تربط أحـدهمـا بالآخر صـلات عضويّة (12).

وصـفوة القـول إن المعجم هـو جزء من النظام اللغـوي أو نظام لغـة ما، وكـذلك الكلمـة أو الوحدة المعـجميـة هي صورة مـصغـرة من الجملة مـن حيث هي بنيـة صوتيـة وصرفية ونحوية ودلالية، ومعنى هذا أن تحليل هذه الوحدة مثل تحليل الجملة، وإذا كانت نظرية المعـجم هي نظرية المفردات فـإن ذلك يجعل منه بالضـرورة بنية أكـثر عمـقًا واتسـاعًا وليس هو مجرد قـائمة للمفردات أو ذيل للنـحو، فضلاً عن أن المعنى المعجـمي في نهاية الأمر هو مـحصلة البنية الصـوتية والصرفـية والنحوية لأي وحـدة، ويترتب على ذلك أن المعجم هو منطلق التركـيب وليس الجملة، لأن ظهور التركيب في الجملـة مشروط بظهوره في المفردات التي لولاها ما تكونت الجملة.

2 - علم المعاجم النظري عند ابن فارس

يمثل كتاب « الصاحبي في فقه اللغـة وسنن العرب في كلامها» لأحمد بن فارس

---

(12) حول نظرية المعجم وعلم المعاجم بشقيه النظري والتطبيقي انظر :

1 - Zgusta : Manual of Lexicogrphy, p. 19, pp. 22 - 25.
2 - Hartmann & Stork : Dictionary of Langs. and Lings, p. 129.
3 - Crystal, David : Dictionary of Lang and lings, pp. 227-228.
4 - Lyons, John : Semantics, Vol. I, pp. 206 - 215.

وباللغة العربية انظر :

1 - إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعـجمية، العددان التاسع والعاشر ص 29 وما بعدها.

2 - علي القاسمي : علم المعاجم وصناعة المعجم، ص 3 وما بعدها.

(ت395 هـ)(13) بما حواه من دراسات لغوية ما يمكن أن نعدّه ممثلاً لنظرية المعجم أو علم المعاجم النظري في العربية، وقد يبدو ذلك -للنظرة العجلى- فيه بعض التعسف لأن الكتاب يضم دراسات شتّى صوتية وصرفية ونحوية ودلالية بل أسلوبية أيضًا، غير أن إعادة قراءة الكتاب وتصنيف موضوعاته في ضوء نظرية المعجم أو علم المعاجم النظري قد يحقق جانبًا كبيرًا من هذا الزعم.

والحقيقة أن هذا الكتاب محصلة لمناخ علمي ساد القرن الرابع الهجري الذي عاش فيه ابن فارس حيث بلغت الدراسات اللغوية في هذا القرن قمة النضج والرقي ونهض بذلك جماعة من علماء العربية منهم : الزجاج (ت 311 هـ) وابن السّراج (ت316 هـ) وابن درستويه (ت. 330هـ) وأبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) وابن خالويه (ت 370 هـ)، وأبو علي الفارسي (ت 377 هـ) والرّماني (ت380هـ) وابن جنّي (ت 392 هـ) وابن فارس (ت 395 هـ).

فقد تجاوز هؤلاء العلماء جمع اللغة وروايتها وتقنين القواعد واستنباطها إلى آفاق أوسع تتمثل في النظرة العلمية الشاملة للظواهر اللغوية، وكان هدفهم الدراسة اللغوية الخالصة بغض النظر عن الانتماء إلى آراء البصريين أو الكوفيين الذين كانت آراؤهم ما زالت تُردَّد حتى ذلك الوقت.

ولعل ابن جني وابن فارس يمثلان جانبًا من هذا النضج، الأول في دراسته للعربية وتحليلها صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا، والثاني في علم المعاجم بشقيه النظري والتطبيقي،

---

(13) هو أحمد بن فارس بن زكريا : أبو الحسين الرازي، كان واسع العلم باللغة متبحرًا في علومها، ويبدو أنه ولد بقزوين واستقر في همذان زمنًا ، ثم رحل إلى الرّي ، ولم تحدد كتب التراجم تاريخ ميلاده، ويمكن أن يكون حوالي 320 هـ وتوفي بالرّي سنة 395 هـ على أرجح الأقوال، وله عدد كبير من المصنفات في اللغة والأدب، وكان يحث الفقهاء على معرفة العربية ودراستها، وألف في ذلك كتابه «فتيا فقيه العرب» ومن أشهر مؤلفاته كتاب «الصاحبي» الذي نحن بصدده، ومعجماه «المجمل» و«المقاييس» ، و«الاتباع والمزواجة»، وغيرها كثير. ومن أشهر تلاميذه بديع الزمان الهمذاني صاحب المقامات. ينظر حول حياة ابن فارس وآثاره:

1 - القفطي : إنباه الرواة، 127/1 - 130.

2 - ابن خلكان : وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، 118/1 - 120.

3 - المقاييس، مقدمة المحقق، الأستاذ عبد السلام هارون 3/1 - 39.

كـمـا سنرى. ولعل كـتـاب «الخـصائص» يـدل على ذلك بما حـواه من نظره كلـيـة شـاملة للظواهر اللغوية، خاصة فيـما يتصل بالقياس وقدرته على تطبيقه، وحسـاسيته في التحليل اللغوي، وفـهمه العميق لأسرار اللغة، ومحـاولته أن يضع لعلم العربيـة أصولاً عامة كـما رأى الفقهاء والمتكلمين قد وضعوا للفقه وعلم الكلام أصولا(14)، يضاف إلى ذلك انشغاله بنشأة اللغـة الإنسانية وأصلها وطبـيعة العلاقـة بين الصوت والمعنى والعلل العامة للـتصريف والإعراب وغـير ذلك مما نجده في «الخـصائص» و«سر صنـاعة الإعراب» اللذين يعـبران بحق عن روح هذا العصر العلمية في ميدان الدرس اللغوي.

أمّا ابن فارس فإنه أيضًا قد شـغل بفكرة الأصول هذه - كما سنرى- في ميدان علم المعاجم وفن صناعة المعجم، وكتابه «الصاحبي» ومعجماهُ «المجمل» و«المقاييس» تمثل كلّها جهـدًا علميًـا آخر من جهـود علماء هذا القـرن. وقد يلتـقي مع ابن جني في فكرة وضع الأصول ولكنه يختلف عنه، فإن الأول حـاول تطبيقها في مجال الدراسـات اللغوية العامّة والثاني أي ابن فارس حاول تطبيقها في العمل المعجمي نظريًا وتطبيقيًا.

وما أشـرنا إليـه في الجزء الأول من هذا البـحث من ملامح كـبرى لنظرية المعـجم وعلم المعاجم إذ انتهـينا إلى أن علم المعاجم النظري Lexicology يهتم بدراسـة الوحدات المعجـمية في لغـة ما من حـيث المبنى والمعنى، فيدرس طرق الاشـتقـاق وتكوين المفردات والصيغ المخـتلفة ووظائفـها الصـرفية والنـحوية ودلالتهـا والعلاقـات الدلالية مـثل الترادف والمشـترك اللفظي وغيـر ذلك ممّا يتصل بـالمبنى والمعنى - نجده بصـورة أو بأخرى في كـتاب «الصـاحبي» الذي يمثل خـبرة ابـن فارس في صناعـة المعجم، فـقـد ألف هذا الكتاب بعـد وضع معجمه «المقاييس» إذ يشـير في الصاحبي إلى نظريته في «النحت» وهي أن الكلمات الزائدة على ثلاثة أحـرف أكثـرها منحـوت، ثم يقول وقـد ذكرنا ذلك بوجـوهه في كـتـاب مقاييس اللغة (15). ومعنـى هذا أن هناك صلة بين عمله في هذا الكتـاب وعمله في صـناعة المعـجم، وهذه الصلة تؤكـد التـصـور العـام للعـلاقـة بين تحليل اللغـة من حـيث هي بنيـة والمعجم من حيث هو جزء من اللغة.

---

(14) راجع ابن جني : الخصائص ، 48/1.

(15) انظر الصاحبي، تحقيق السيد صقر، ص 461.

ومنذ الوهلة الأولى أي في مقدمة كتاب «الصاحبي» نجد ابن فارس مشغولاً بفكرة الأصول والفروع، ولكن في اتجاه يخالف اتجاه ابن جني الذي راح يبحث عن تلك الأصول عند الفقهاء والمتكلمين، أمّا ابن فارس فهو يبحث عنها في إطار علم اللغة العربية.

يقول في مقدمة الكتاب : «إن لعلم العرب أصلاً وفرعًا، أمّا الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا : رجل وفرس، وطويل وقصير وهذا هو الذي يُبدأ به عند التعلم، وأمّا الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازًا، والناس في ذلك رجلان : رجل شُغل بالفرع فلا يعرف غيره وآخر جمع الأمرين معًا وهذه هي الرُّتبة العُليا لأن بها يعلم خطاب القرآن والسنة، وعليها يعول أهل النظر والفُتيا» (16).

في هذا النص نجد التصور العام لعلم اللغة العربية عند ابن فارس من حيث أصل اللغة العربية ونشأتها وبنيتها التي تتألف من الأسماء والصفات، وطريقة العرب في الكلام وبناء الجمل والدلالات الحقيقية والمجازية، ثم الهدف من معرفة ذلك أو العلم به وهو معرفة خصائص الخطاب القرآني والسنة النبوية.

وقد يبدو أن ابن فارس يقلل من أهمية المفردات في مقابل الخطاب والكلام الذي يتركب من الجمل، غير أننا نلاحظ أنه يرى بعد ذلك أن معرفة المفردات والتراكيب هي الرتبة العليا لأن بهما يُعلم خصائص خطاب القرآن والسنة كما قال، كما نلاحظ أيضًا في هذا النص أنه استخدم في الإشارة إلى المفردات مفاهيم نحوية مثل الأسماء والصفات ولم يستخدم مصطلحات مثل الكلمات أو المفردات، غير أنه يشير بعد ذلك إلى أن تفسير آيات القرآن ومعرفة خصائص النظم فيها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشي من الكلام : «ولو أنه لم يعلم [يقصد طالب علم اللغة العربية] توسع العرب في مخاطباتها لَعَيَّ بكثير من محكم الكتاب والسنة. ألا تسمع قول الله جل ثناؤه : «ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه» إلى آخر الآية. فَسرُّ هذه الآية في نظمها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشي من الكلام وإنما معرفته بغير ذلك مما لعل كتابنا هذا يأتي على أكثره» (17).

(16) المصدر السابق، ص 3 - 4.

(17) المصدر السابق، ص 4.

وغريب اللغة والوحشي من الكلام يتصل بمفردات اللغة بشكل عام مما يدل على أن الأسماء والصفات تمثل المفردات. ومعنى هذا أن ما أجمله من حيث الأصول والفروع وسيعيد بسطه وتفصيله في الكتاب يتمثل في المسائل الآتية :

1 - أصل اللغة العربية ونشأتها من حيث هي توقيف(18).

2 - أصل الكتابة العربية ونشأتها، أو «القول على الخط العربي»(19) وهو عنده توقيف مثل اللغة أو الكلام.

3 - المفردات كما تتمثل في الأسماء والصفات.

4 - الجمل والتراكيب كما تتمثل في خطاب القرآن والسنة.

5 - الدلالة أو المعنى بين الحقيقة والمجاز.

وذلك في إطار عام من استخدام ابن اللغة Native speaker، وهم العرب الذين نزل القرآن على طريقتهم في الكلام، والهدف هو فهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام.

فإذا تجاوزنا الخلاف حول توقيفية اللغة أو اجتماعيتها(20)، نجد أن ابن فارس رغم إيمانه بالتوقيف يشير في مواضع أخرى من كتابه الصاحبي إلى الأثر الاجتماعي والفكري في تطور الدلالة فيما أطلق عليه «الأسباب الإسلامية»(21). إذا تجاوزنا ذلك إذن نجده من الناحية اللغوية يقدم لنا حقائق عامة حول اللغة الإنسانية توصل إليها الفكر اللغوي العربي من خلال دراسته للغة العربية وهي :

1 - وجود مستويين متميزين في اللغة هما : النطق والكتابة.

2 - أن اللغة بنية تتمثل في المفردات والتراكيب.

3 - أن لهذه البنية وظيفة اجتماعية .

غير أنه قبل أن يخلص إلى تحليل هذه البنية صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا، يتناول عدداً من القضايا اللغوية وغير اللغوية المتصلة باللغة العربية بصورة خاصة واللغة الإنسانية

---

(18) المصدر السابق، ص 6.

(19) المصدر السابق، ص 10 - 15.

(20) راجع ابن جني : الخصائص ، 40/1- 47. وانظر أيضًا حلمي خليل : مقدمة لدراسة اللغة، ص ص95 - 114، .

(21) راجع الصاحبي، ص 78 - 86.

بشكل عام. ففيما يتصل باللغة العربيّة يتحدث عن أفضلية العربية على غيرها من اللغات، وأفصح القبائل العربية، واللغة التي نزل بها القرآن، ومعرفة اللغة عند الفقهاء والأصوليين، وإن اللغة العربية لم تصل إلينا بكليتها، وإن كثيراً من كلام العرب لم يصل، والأسباب الإسلامية في تطور الدلالة (22).

أما فيما يتصل باللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية وذلك من خلال العربية أيضًا فيتحدث عن التنوع اللهجي واكتساب اللغة عند الأطفال ورواية اللغة (23).

ورغم أن الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة قد استقرت على مفاهيم علمية في بعض القضايا التي تناولها ابن فارس لا تتفق ورأيه فيها مثل أفضلية لغة على لغة، أو لهجة على لهجة، وغير ذلك من الأحكام المعيارية على بعض الظواهر اللغوية، فلعل ذلك يرجع إلى ارتباط العربية في وجدان علمائها بالدين.

غير أننا نلاحظ أن هناك بابًا يتصل بصورة مباشرة بمفهوم المعجم وهو حديثه عن «القول على لغة العرب هل لها قياس؟ وهل يُشتَق بعض الكلام من بعض؟» (24) يقول : «أجمع أهل اللغة -إلا من شذّ عنهم- أن للغة العربية قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر، تقول العرب للدرع : جُنّة، وأجَنَّهُ الليلُ، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه مقبور. وأن الإنس من الظهور، يقولون آنستُ الشيء : أبصرته، وعلى هذا سائر كلام العرب. عَلِم ذلك من عَلِم وجَهِلَهُ من جهل» (25)، وهو أصل من الأصول التي أقام عليها معجمه المقاييس كما سنرى فيما بعد.

أما التحليل اللغوي لبنية اللغة المنطوقة spoken language أو الكلام، فيبدأ من : «باب القول في حقيقة الكلام» حيث يحدد مفهوم مصطلح «الكلام» طبقًا لمعيارين هما : المعنى والمبنى، يقول : «زعم قوم أن الكلام ما سُمع وفُهم وذلك قولنا : قام زيد، وذهب عمرو، وقال قوم : الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى. والقولان عندنا متقاربان، لأن

(22) انظر المصدر السابق، ص 18 وما بعدها.

(23) المصدر السابق، ص 18 - 30، 48، 67 - 68.

(24) المصدر السابق، ص 57.

(25) المصدر السابق ، ص 57.

المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى» (26). ومصطلح «الحرف» هنا يعني الصوت، وهذا القول هو ما يعبر عنه علماء اللغة «بثنائية التركيب» Duality of structure وهي خصيصة من أبرز خصائص اللغة الإنسانية.

وطبقًا لذلك ينتقل إلى اللغة العربية لكي يحلل البنية الصوتية للكلمة العربية وما يأتلف فيها من الأصوات وما لا يأتلف بما لها من صلة بالدلالة، وهو في ذلك يجري في حلبة الخليل ابن أحمد (ت 175هـ) ويعتمد على تحليله ومصطلحاته من حيث المستعمل والمهمل من الأبنية، يقول : «وقال لي بعض فقهاء بغداد : إن الكلام على ضربين مهمل ومستعمل، قال : فالمهمل هو الذي لم يوضع للفائدة، والمستعمل ما وضع ليفيد، فأعلمته أن هذا الكلام غير صحيح».

وكان رأي ابن فارس أن البناء الصوتي للكلمة أو الكلام بما له من صلة بالمعنى على ثلاثة أضرب :

1 - ضرب لا يجوز ائتلاف أصواته في كلام العرب بتة مثل :

أ - الجيم مع الكاف.

ب - كاف تتقدّم على جيم.

ج - عين مع غين.

د - حاء مع هاء أو عين.

2 - ضرب يجوز تأليفه من أصوات العربية لكن العرب لم تنطق به مثل : «عضخ» فهذا يجوز تأليفه من «خَضَعَ» لكن العرب لم تنطق بالأول ونطقت بالثاني.

3 - ضرب ثالث وهو أن تتألف الكلمة من خمسة أصوات ليس فيها من أصوات الذَّلَق والإطباق (27) صوت واحد.

(26) المصدر السابق ، ص 87 - 88.

(27) الأصوات الذلق في العربية ستة كما قال الخليل وهي : الراء واللام والنون والفاء والباء والميم، وقد أطلق عليها مصطلح «ذلق» لأن مخرجها أو موضع نطقها Point of articulation يشترك فيه طرف اللسان والشفة، وقال : «إذا وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من الحروف الذلق أو الشفويّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة وليست من كلام العرب» أما الحروف المطبقة فهي أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء وما سوى ذلك فمرفّق غير مطبق ؛ أمّا الإطباق من الناحية

وأيّ هذه الثلاثة لا يجوز عنده أن يُسمى كلامًا لافتقاره إلى المعنى، أو كما قال لأنه وإن كان مسموعًا مؤلفًا فهو غير مفيد (28).

ومعنى هذا أن تصور ابن فارس للكلمة أو الكلام هو بناء كصوتي له معنى، وهو في ذلك لا يختلف عن تصور الخليل أو تصور علماء اللغة المعاصرين من حيث إدراك ثنائية التركيب في بنية اللغة، وسنرى بعد ذلك كيف وظف ابن فارس ذلك في معجمه مقاييس اللغة.

وبناءً على ذلك أيضًا يأخذ ابن فارس في تحديد وظائف الكلمات في العربية، وهي عنده كما هي عند سيبويه والنحاة القدماء جميعًا تنقسم إلى اسم وفعل وحرف (29)، ثم يخصص لكل قسم من أقسام الكلام بابًا يناقش فيه تعريفات النحاة لكل قسم، فباب (30) للفعل وآخر للحرف (31) وثالث لأجناس الأسماء (32)، غير أنه يقسم الأسماء إلى خمسة أنواع هي :

1 - اسم فارق مثل : «رجل» و«فرس»، فرقنا بالاسمين بين شخصين.

2 - اسم مفارق مثل : «طفل» يفارقه هذا الاسم إذا كبر.

3 - اسم مشتق مثل : «كاتب» مشتق من «الكتابة».

4 - اسم مضاف مثل : «كل» و«بعض» لا بد أن يكونا مضافين.

5 - اسم مقتضٍ مثل : «أخ» و«شريك» و«ابن» و«خصم» كل واحد منها إذا ذكر اقتضى غيره ؛ لأنّ الشريك مقتض شريكًا، والأخ مُقْتَض آخر وهكذا، ولعله يقصد بذلك ما يشير به علماء اللغة والمعاجم من التلازم collocation بين بعض الوحدات

.. الفسيولوجية والنطقية، فيحدث نتيجة لتقعّر وسط اللسان إلى أسفل مما يشكل مع الحنك الأعلى غرفة رنين للصوت وهو ما يوصف بالصوت المطبق. انظر الخليل بن أحمد : العين (المقدمة) تحقيق عبد الله درويش، صفحات 53 - 57 - 58 - 65 .

(28) الصاحبي، ص 87 - 88. وانظر أيضًا العين، تحقيق عبد الله درويش، المقدمة ص 68 - 69.

(29) انظر «باب أقسام الكلام» : الصاحبي، ص 89 - 92.

(30) المصدر السابق ، ص 93 - 94. .

(31) المصدر السابق، ص 95.

(32) المصدر السابق، ص 96 - 97.

المعجمية أو التلازم في المعنى بين دلالة وحدة معجمية وما تستدعيه هذه الدلالة (33) connotation، غير أنه يتوقف عند الاسم المشتق ليفرق بين نوعين من الأسماء المشتقة :

1 - أحدهما : المشتق من الفعل مثل : كَتَبَ فهو كاتب، ويطلق على ذلك المشتق المبنيّ على الفعل.

2 - الثاني : يكون مشتقًا من الفعل وغير مبنيّ عليه مثل : «الرحمن» فهو مشتق من «الرحمة» وغير مبنيّ من «رحيم»، لا تقول رَحِمَ فهو الرحمن كما تقول كتب فهو كاتب.

ولذلك يرى أن كل ما كان من الأوصاف أبعد عن بنية الفعل فهو أبلغ لأن «الرحمن» أبلغ من «الرحيم» لأنا نقول : رَحِمَ فهو راحم ورحيم كما نقول : قدر فهو قادر وقدير.

أما إذا قلنا «الرحمن» فليس هو من «رحيم» وإنما هو من الرَّحمة(34)،ومعنى هذا أن ابن فارس لا يرى أن المصدر هو دائمًا أصل المشتقات وإنما يكون الفعل أحيانًا هو الأصل.

وعلى الرغم من إشارته الواضحة في باب أجناس الأسماء إلى النعت والنعوت من حيث هي قسم من الأسماء، فإنّنا نجده يخص النعت بعد ذلك بباب مستقل يطلق عليه «باب النعت» حيث فرّق بين النعت والوصف، فالوصف مثل قولنا : «عاقل» و«جاهل»، ويرى رأي الخليل بن أحمد في أن النعت لا يكون إلا في محمود، والوصف قد يكون فيه وفي غيره، ثم يفرق بين وظيفتين للنعت :

إحداهما : تخليص اسم من اسم مثل قولنا : «زيد العطار» و«زيد التميمي». والأخرى : على معنى المدح والذم نحو : «زيد العاقل أو الجاهل»، ويرى أن أسماء الله تجري على النحو الثاني إذ لا سَمِيَّ له فيفرق اسمه من غيره(35). فهل كان ابن فارس يرى أن أقسام الكلام أربعة وليست ثلاثة كما أجمع على ذلك النحاة القدماء ؟

---

(33) انظر : Crystal, David, op.cit; p. 71, p.80

(34) المصدر السابق، ص 96 - 97.

(35) المصدر السابق، ص 98.

ولا يتـوقف ابن فـارس في إطار مـصـطلح «الاسم» عند التـفـريق بين الاسم والنعت، وإنما يخص الاسم بمزيد من التحليل من حيث وظيفته الدلالية والرمزية ومن حيث أنه كالعلامة والسمة (36) ثم من حيث تطور دلالته وتغيرها وانقراض بعض الأسماء بانقراض ما تدل عليه والفرق بين الاسم واللقب وأسباب تسمية العرب أولادها بأسماء بعض الحيوان (37). وكل ذلك يدل على إدراكه لتنوع الدلالة وتغيّرها وأسبابها اللغوية والاجتماعية.

ومما يلفت النظر في هذه الدراسة اللغوية والمعجمية للأسماء عند ابن فارس من حيث هي كلمات أو وحدات معجمية، أنها تنطلق مما يُطلق عليه علماء اللغة والمعاجم حديثًا العلاقات الدلالية Semantic relations (38)، وذلك في باب عنوانه «الأسماء كيف تقع على المسميات»، وهو عنوان يشوبه الغموض ويحتمل أكثر من معنى، غير أننا نتبين أنه يناقش ويحلل فيه العلاقات الدلالية بين الكلمات أو الأسماء كما قال مثل الترادف والمشترك اللفظي والتضاد، وهي كما يرى علماء اللغة والمعاجم من العلاقات الدلالية التي يتوقف عليها كثير من قرارات المعجمي سواء في شرح المعنى أو ترتيب الكلمات تحت المداخل، وهي بصورة عامة تشكل صعوبة ظاهرة في صناعة المعجم(39). وينتهي ابن فارس من مناقشة آراء علماء العربية القدماء حول الترادف إلى أن الترادف نسبي Near-Synonymy، وهو ما قال به علماء اللغة والمعاجم حديثًا (40). أمّا المشترك اللفظي والتضاد - وهو أيضًا من قبيل المشترك اللفظي كما قال السّيوطي (ت 911 هـ) (41) - فقد رأى ابن فارس انهما يقعان في اللغة مثلما يقع الترادف.

أمّا علماء المعاجم حديثًا فقد فرّقوا بين المشترك اللفظي Homonymy وتعدّد المعنى Polysemy ، وقالوا إن الأمر في النهاية يتعلق بصيغة الكلمة، فالدلالتان المختلفتان لصيغة لغوية واحدة هما كلمتان مختلفتان في إطار المشترك اللفظي، ومن ثم يكون لهما مدخلان

---

(36) المصدر السابق ص 101 - 107.

(37) المصدر السابق و ص 108 - 109.

(38) انظر : Lyons, op.cit, Vol I. 270

(39) انظر : Zgusta, op.cit, p. 60, p. 74

(40) راجع Ibid, p. 89

مختلفان في المعجم، لكنهما في إطار تعدد المعنى يكون لهما مدخل واحد وكل ذلك يتوقف على تحديد المعنى المعجمي لكل منهما في سياقات مختلفة (42).

وبذلك انتهى ابن فارس من دراسة الأسماء وتحليلها من حيث المبنى والمعنى والعلاقات الدلالية وتغير المعنى لظروف اجتماعية أو لغوية، وكلّ ذلك يدخل في إطار علم المعاجم النظري Lexicology.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى «الحرف»، وهو يستخدم مصطلح «الحرف» بمعنى الفونيم Phoneme أي أصغر وحدة لغوية منطوقه إذا تغيرت تغير المعنى (43)، ويدل على ذلك أنه يقول إن أصل الحروف هو الثمانية والعشرون التي منها يتألف الكلام كله، ثم يشير بعد ذلك إلى ما يتولد منها من أصوات في مثل : «اضطر» و «ادكر» حيث تنقلب «التاء» في صيغة افتعل إلى«طاء» أو «دال» للتماثل Assimilation في النطق، وذلك يدلّ على أنه كان يقصد الأصوات المنطوقة لا المكتوبة. وقد وصل سيبويه (ت180 هـ) بأصوات العربية التي تتولد من أصل الثمانية والعشرين إلى اثنين وأربعين صوتًا تشكل في مجموعها المساحة الصوتية التي تضم العربية ولهجاتها، وبعضها -كما قال- لا يستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر.

كما يستخدم أيضًا مصطلح «الحرف» للدلالة على المورفيم Morpheme أي أصغر وحدة مركبة تدل على معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية (44).

وبناء على ذلك يأخذ في تحليل الحروف والأدوات ودراستها من حيث البنية الصوتية والدلالة النحوية مثل التعريف وألف التعدية ودلالة باء الجر وأنواع التاء وغير ذلك من الوظائف والدلالات وقد عقد لكل حرف أو أداة بابًا مستقلاً واستغرق ذلك ثلث كتاب الصاحبي تقريبا (45).

وكأن ابن فارس كان يرى ما رآه عالم اللغة الأميركي المعاصر «فريز» Fries في أنّ

---

(41) راجع، السيوطي : المزهر، 387/1.

(42) راجع Zgusta, op.cit., p. 78.

(43) حول مفهوم الفونيم Phoneme ووظائفه انظر حلمي خليل: مقدمة لدراسة اللغة، ص 224 - 232.

(44) حول مفهوم المورفيم وأنواعه ووظائفه انظر : مقدمة لدراسة اللغة، ص 245 - 263.

(45) راجع الصاحبي، ص 123 - 288.

جزءا غير يسير من عمل المعجمي هو دراسة دلالة الأدوات والحروف ووظائفها مثل حروف الجر والنفي والعطف والنسخ وغير ذلك (46).

أما دلالة الصيغ الصرفية ووظائفها فيخصص لها عدة أبواب مثل باب الأفعال التي تأتي على صيغة الماضي وتدل على الحاضر أو المستقبل، والمفعول الذي يأتي على صيغة اسم الفاعل، والفعل اللازم والمتعدي بصيغة واحدة، والصيغ الفعلية التي تدل على أكثر من معنى أي تعدد معنى الصيغة الواحدة (47).

أما بقية أبواب الكتاب فتخلص إلى أنواع الجمل والتراكيب ودلالة الجمل وتنوع أساليب الخطاب عند العرب مثل : الخبر والاستفهام والأمر وحقائق الكلام والمجاز والحذف والتقديم والتأخير والاعتراض والتوكيد، وغير ذلك من أساليب الجملة ودلالتها.

غير أن ما يلفت النظر أن ابن فارس في إطار دراسته لهذه الجمل والأساليب يعقد باباً للنحت في العربية كأنه يراه جزءاً من التركيب ولكن في الكلمات المفردة، ولذلك يصفه بأنه جنس من الاختصار، يقول : «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك رجل عبشمي منسوب إلى اسمين . . . وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : «ضبطر» من «ضبط» و «ضجر»، وفي قولهم : «صَهْصلق» إنه من «صهل» و«صلق»، وفي «الصّلدم» إنه من «الصّلد» و«الصدْم»، وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة» (48).

والكلمتان أو الاسمان عندما يتحولان إلى كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار كما قال ابن فارس قد يؤكد تحولهما ما أشرنا إليه من قبل من أن الكلمة المفردة التي تقوم عليها نظرية المعجم هي عبارة عن صورة مصغرة للجملة Compressed وهو ما يوحي به كلام ابن فارس عن الاختصار.

---

(46) راجع Hartmann & Stork, op.cit, p. 138

(47) انظر الصاحبي، ص 364 - 375.

(48) انظر المصدر السابق، ص 461، وهو ما يؤكد أنه ألف معجم مقاييس اللغة قبل الصاحبي كما أشرنا من قبل.

والنحت كما سنرى في الجزء الثالث من هذا البحث، يمثل إحدى النظريتين اللتين أقام على أساس منهما بناء معجمه مقاييس اللغة.

وصفوة القول أن كتاب الصاحبي يمثل بصورة مباشرة ما يتناوله علماء اللغة والمعاجم المعاصرون تحت علم المعاجم النظري Lexicology، بما احتوى عليه من دراسات وموضوعات تتصل بتحليل مفردات العربية صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا. ولعل ابن فارس لم يقصد ذلك وإنما ملابسات تأليف الصاحبي بعد وضعه لمعجمه «مقاييس اللغة» وعقده للصلة بين ما جاء في المعجم من تطبيقات لنظريته في النحت والمقاييس اللغوية التي استند إليها، كل ذلك يرجح ما ذهبنا إليه من أن ابن فارس كان يرى أن هناك صلة عضوية بين التحليل اللغوي للمفردات من حيث هي وحدات معجمية، وفن صناعة المعجم أو علم المعاجم التطبيقي، وهو ما يؤكد إدراكه للصلة بين المعجم واللغة وأن المعجم هو جزء من اللغة.

3 - في صناعة المعجم عند ابن فارس

يتمثل الشق الثاني من علم المعاجم، في فن صناعة المعجم عند ابن فارس في معجميه «مجمل اللغة» و«مقاييس اللغة»، ويبدو أنه وضع الأول قبل الثاني ويتجلى ذلك في نظرته الكلية الشاملة أو تطبيق نظريته في الأصول والفروع في المقاييس، مما يجعل «المجمل» يمثل تجاربه الأولى في صناعة المعجم.

ولعل نظرة نلقيها على المجمل تؤكد ذلك وتدعمه.

أولا - مجمل اللغة :

يقدم ابن فارس هذا المعجم بمقدمة يشير فيها إلى أنه اطلع على معجم العين للخليل بن أحمد (ت 175 هـ) فوجد في ألفاظه وعورة وعناء في الوصول إلى أبوابه، ويعزو ذلك إلى أنه كان مناسبًا لأهل عصر الخليل ؛ كما نظر أيضًا في جمهرة ابن دريد (ت321 هـ) فوجده قد قصد إلى تكثير الألفاظ كما أراد إظهار قدرته وأن يُعلم الناظرين في معجمه بأنه قد ظفر بما سقط عن المتقدمين وأن قصب السبق مُسلم له(49).

ولذلك حاول أن يضع «المجمل» بحيث يخلو مما لاحظه على «العين»

(49) انظر ابن فارس : المجمل، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مقدمة المؤلف 75/1.

و«الجمهرة». يقول : «فأنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب، يقل لفظه وتكثر فوائده . . . وسميته مجمل اللغة لأني أجملت فيه الكلام إجمالاً، ولم أكثرهُ بالشواهد والتصاريف إرادة الإيجاز» (50).

أي أن تصور ابن فارس للمجمل كان يتمثل في قلة الأبواب والشواهد واختصار المادة اللغوية بما يفيد مستخدم المعجم. ومعنى هذا أن فكرة الاستيعاب والشمول التي تجلت في العين والجمهرة قد تراجعت وحلت محلها فكرة الاستخدام، أي أننا أمام معجم يؤلف ربما لأول مرة في تاريخ المعاجم العربية للاستعمال لا للاستيعاب وحفظ اللغة.

فمن أين استقى ابن فارس المادة اللغوية لهذا المعجم ؟

1 - مجمل اللغة ومبدأ الجمع :

استخدم ابن منظور (ت 711 هـ) مصطلحيْ «الجمع» و«الوضع» ليدل بالأول على المادة اللغوية التي يجمعها المعجمي استعداداً لعمل المعجم، في حين يستخدم المصطلح الثاني ليدل به على ترتيب المداخل وترتيب المشتقات تحت كل مدخل (51). وبناء على ذلك سنستخدم هذين المصطلحين بهذا المعنى خلال معالجة هذا القسم من البحث.

ولعلّنا قد لاحظنا أن ابن فارس حينما ذكر «العين» و«الجمهرة» ذكرهما ناقداً لهما من حيث الجمع والوضع ولم يذكرهما من حيث هما مصدران من مصادر الجمع عنده، كمالم يذكر أيضاً مصادره مباشرة كما سيفعل في «المقاييس»، وإنما اكتفى في «المجمل» بذكر كثير من أسماء علماء العربية الذين اعتمد على كتبهم وذلك في أول كتاب الألف من المجمل، ثم يقول بعد ذكره لأسمائهم : «دخل كلام بعضهم في بعض ولم يَعْدُ ما ألفناه في كتابنا هذا مقال جماعتهم، وإن كان أحدهم قد زاد في التصاريف والشواهد على الآخر» (52).

كما يقول في مقدمة كتاب «الجيم» من المجمل : «هذا كتاب الجيم من مجمل اللغة قد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح دون الوحشي المستنكر، ولم نألُ في اجتباء المشهور الدال على غريب آية أو تفسير حديث أو شعر، والمتوخّي في كتابنا هذا

(50) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(51) انظر ابن منظور، مقدمة اللسان.

(52) المجمل، باب الألف، 77/1.

من أوله إلى آخره التقريب والإبانة عما ائتلف من حروف اللغة فكان كلامًا، وذكر ما صح من ذلك سماعًا أو من كتاب لا يُشك في حجة نسبه» (53). وعبارة «عما ائتلف من حروف اللغة فكان كلامًا» من العبارات التي ترددت في الصاحبي (54).

ومعنى هذا أن ابن فارس قد اختار وانتقى من كُتب هؤلاء الأئمة الصحيح والمشهور من كلام العرب دون الوحشي المستنكر وعقد لفظه وكلامه في المجمل بألفاظ أئمة علماء اللغة في عصره وقبل عصره وأنه استقى مادة المجمل من مؤلفات هؤلاء الأئمة وعلى رأسهم الخليل وابن دريد، بالإضافة إلى حفظه، هذا عن مبدأ الجمع، فماذا عن نظام الوضع ؟

2 - مجمل اللغة ونظام الوضع :

يقول في مقدمة المعجم واصفًا نظام الوضع فيه : «فمن مرافقه قرب ما بين طرفيه، وصغير حجمه، وفيها حُسن ترتيبه وفي ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللغة، ومنها أمنة قارئة المتدبر من التصحيف وذلك أني خرجته على حروف المعجم، فجعلت كل كلمة أولها ألف (55) في كتاب الألف، وكل كلمة أولها باء في باب الباء، حتى أتيت على حروف المعجم كلها، فإذا احتجت إلى كلمة نظرت في أول حروفها فالتمسها في الكتاب الموسوم بذلك الحرف» (56).

ومعنى هذا أنه اتخذ من الترتيب الألفبائي نظامًا عامًا للمجمل وأهمل التقاليب التي ابتكرها الخليل، كما قسم المعجم إلى كتب خصّ بكل كتاب منها الحرف الأول من الجذر ورتب المادة المعجمية في كلّ كتاب على مداخل، ومعنى هذا أن عدد الكتب كان بعدد حروف الألفباء أي ثمانية وعشرين كتابًا، وبناء على ذلك بدأ بكتاب «الهمزة» ثم كتاب «الباء» فكتاب التاء . . . الخ حتى كتاب الياء.

ثم قسم هذه الكتب من حيث الأبنية على ثلاثة، تبدأ بالثنائي ثم الثلاثي ثم ما زاد

---

(53) المصدر السابق، باب الجيم، 1/ 168.

(54) انظر الصاحبي، ص 123.

(55) يقصد من جذر الكلمة

(56) المصدر السابق، مقدمة المؤلف.

على الثلاثي. وقسم الثنائي إلى قسمين : المضاعف والمطابق، يقول في باب الهمزة : «باب الألف وما بعدها في الذي يقال له المضاعف »(57)، وفي باب الباء يقول : باب الباء وما بعدها من المضاعف والمطابق» (58) وهكذا في بقية أبواب كلّ كتاب.

ولم يحدد ابن فارس بصورة مباشرة مفهوم المضاعف أو المطابق عنده، ولكن من خلال ترتيب مداخل كل كتاب نعرف أنه يقصد بالمضاعف مثل : أبَّ وأتَّ وبتَّ وثجَّ، أي ما كان الحرف الثاني منه مضاعفًا أي مشدداً أو بمصطلح المحدثين من علماء اللغة الصامت الطويل Long consonant أو الصامت المضعف Double consonant. وأمّا المطابق فيقصد به مثل : «ثرثر» و «جرجر» و«جلجل»، وهو ما أطلق عليه الخليل مصطلح «الرباعي المنبسط» (59).

وأما الثلاثي فقد قسمه ابن فارس إلى أبواب كل باب يبدأ بالحرف المعقود له في ترتيب الكتب مع الذي يليه في الترتيب الألفبائي والثالث منه، أو كما قال في باب الهمزة : «باب الهمزة والباء وما يثلثهما» (60).

أما ما زاد على الثلاثي، فكان يضعه في نهاية كلّ كتاب من كتب المعجم، فقال في كتاب الباء : «باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء» (61) ومثل ذلك في كتاب التاء والثاء . . . الخ (62).

ويبدو أن نظرية ابن فارس في أن كل ما زاد على الثلاثي فهو منحوت لم تكن قد استقرت في ذهنه بعد كما سنراها في معجم مقاييس اللغة.

ثم رتب المداخل في باب الثنائي والثلاثي حسب الحرف الثاني لاتفاق الحرف الأول فيها دائمًا لأنه الحرف المعقود له الكتاب كما أشرت من قبل، فالثنائي في كتاب

---

(57) المصدر السابق 77/1.

(58) المصدر السابق 110/1 وانظر أيضًا 114/1.

(59) العين، تحقيق المخزومي والسامرائي، 53/1.

(60) المجمل، 82/1.

(61) المصدر السابق، 141/1.

(62) المصدر السابق، 153/1، 167/1.

الهمزة مثلاً يستهله بالهمزة مع الباء (63) ثم الهمزة مع التاء (64) ثم الهمزة مع الثاء (65) وهكذا.

أما الثلاثي فقد رتب مداخله حسب الحروف : الأول والثاني والثالث فهو يستهل الثلاثي من كتاب الهمزة مثلاً بـ : أبت، أبث، أبد . . . الخ. كما كان لا يستهل المداخل إلا بالحرف المعقود له الباب مع ما يليه، ولذلك وجد بعد أن وصل إلى الياء مداخل مؤلفة من الحرف المعقود له الكتاب والحروف السابقة عليه، فوضعها في باب مستقل في نهاية كلّ كتاب ثم رتبها حسب الحرف الأول منها، يقول في نهاية باب الباء «باب الباء والألف وما يثلثهما» (66) وفي الثلاثي من كتاب الهمزة يبدأ بالهمزة مع الباء والتاء ويستمر إلى الياء (67) ولكنه في «باب الهمزة مع التاء وما يثلثهما» يبدأ بالهمزة مع التاء وما يليها من حروف حتى يصل إلى «أتى» فيرجع إلى ما قبلها من حروف ويأتي المدخل أتب» (68).

وهكذا يجد في كل كتاب عدا المداخل المؤلفة من الحرف المعقود له الباب والحروف السابقة عليه كلمات بقيت فيضعها في نهاية كل باب مرتبًا إياها الترتيب العادي ابتداءً من الهمزة فالباء فالتاء حتى ينتهي عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباء (69) وهو اضطراب في ترتيب المداخل لم يشر إليه ابن فارس بشكل واضح أو مباشر، ولكن المستعمل للمعجم يدركه من خلال الاستعمال والتعود على هذا النظام في وضع المعجم.

أما الشق الثاني من مفهوم الوضع فيتصل بترتيب المشتقات تحت المدخل الواحد، والترتيب الغالب هو البداية بالمصادر ثم الأفعال بصيغها المجردة والمزيدة، وهو يحاول في الغالب استقصاء صيغ الأفعال، ثم يأتي بالأسماء حيث يحرص أحيانًا على ذكر المفرد والجمع والمؤنث والمذكر (70).

أمّا من حيث شرح المعنى المعجمي Lexical meaning فالغالب على الشرح

---

(63) المصدر السابق، 78/1.

(64) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(65) المصدر السابق، نفس الصفحة

(66) المصدر السابق، 141/1.

(67) المصدر السابق، 85/1.

(68) المصدر السابق، 80/3.

(69) انظر حسين نصّار : المعجم العربي، في مواضع كثيرة من دراسته للمجمل.

الايجاز والاختصار، ونظراً إلى أنه التزم بالواضح المشهور والصحيح دون الغريب المستنكر، فقد أثر ذلك في المشتقات التي ذكرها وبالتالي في تنوع المعاني والدلالات. وقد ظهرت في عبارات الشرح وطرقه طرقٌ شرح المعنى عند من سبقه من علماء المعاجم، مثل شرح الكلمة بكلمة أو بكلمتين أو أكثر، والتعريف بالضد أو الخلاف وهو كثير، كما استخدم السياق بشقّيه اللغوي Verbal context والمقامي Situational context . كما يستعمل كلمة «معروف» في الشرح بصورة لافتة للنظر، وبشكل عام فالشرح عنده يميل إلى الإيجاز والاختصار (71).

تلك هي الملامح العامة لمعجم «مجمل اللغة» لابن فارس من حيث الجمع والوضع، ومنها نتبين أنه كان يجري في حلبة القدماء، ومن ذلك فقد حاول أن يخرج بمفهوم المعجم من الاستقصاء والشمول إلى الاستعمال القائم على اختيار المفردات الصحيحة المشهورة مع الاختصار والاجمال، ولم تكن نظريته في النحت والقياس قد تبلورت بعد، ومن ثم جاء معجمه الثاني «مقاييس اللغة» مختلفًا على الأقل من حيث الهدف ومعالجة المعنى.

ثانيًا : معجم مقاييس اللغة :

كان هدف ابن فارس في هذا المعجم مختلفًا عن هدفه في «المجمل»، إذ حاول في المقاييس أن يثبت نظريتين :

الأولى : أن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع.

وأما الثانية : فهي أن كلّ ما زاد على الثلاثيّ فأكثره منحوت.

وعن النظرية الأولى يقول في مقدمة المقاييس : «إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم، وقد صدرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله

---

(70) انظر على سبيل المثال : «باب العين والجيم وما يثلثهما» المدخل (ع.ج.م) 649/3 - 650، والمدخل (ع.ج.ذ) 648/3، وانظر أيضًا المدخلين (ع.ج.ف) و (ع.ج.ل).

(71) انظر على سبيل المثال المداخل : (ع.ج.م)، (ع.ر.ض) ، (ع.ر.ى).

حتى تكون الجملة موجزة شاملة للتفاصيل ويكون المجيب عما يُسأل عنه مجيبًا عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه» (72).

من هذا النص نخلص بالحقائق الآتية :

1 - أنه في تأليف هذا المعجم يريد أن يحكمه بأصول عامة تتفرع منها فروع.

2 - أنه صدّر كلّ فصل بأصله الذي تتفرع منه الفروع.

3 - أن أحدًا من المعجمين قبله لم يلتفت إلى ذلك.

وهنا نجد أن ابن فارس يستخدم مصطلح «القياس» بدلالة خاصة، فليس هو القياس الذي شاع عند الفقهاء والنحويين، وإنّما القياس عنده يمثل الاطراد والأصل وهو يقصد به أمرين :

الأول : الاشتقاق من الجذر اللغوي من حيث البنية.

والثاني : العلاقة الدلالية بين المشتقات من جذر واحد.

ويؤكد ذلك قوله في كتاب الصاحبي، في «باب القول في لغة العرب هل لها قياس؟» : «أجمع أهل اللغة -إلا من شذّ منهم- أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم «الجن» مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر، تقول العرب للدرع : جُنَّةٌ، وأجَنَّهُ الليل، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور. وأن الإنس من الظهور، يقولون : آنست الشيء : أبصرته : وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم وجَهِلَهُ من جَهِل» (73).

وهو هنا يعقد الصلة بيّن مفهوم القياس ومفهوم الأصل حيث يمثل الجذر الأصل الذي تشتق منه المشتقات، والقياس يتمثل في اطراد الدلالة العامة في جميع المشتقات من الجذر.

ولكن من الغريب حقًا أن يصل ابن فارس بين هذه المفاهيم العامة المجردة التي يظهر أثر العقل في تجريدها وبين مفهوم توقيفية اللغة، إذ يقول بعد ذلك مباشرة : «وهذا أيضًا مبنى على ما تقدم من قولنا في التوقيف ، فإن الذي وقّفنا على أن الاجتنان الستر،هو

(72) ابن فارس : المقاييس، تحقيق عبد السلام هارون، 3/1

(73) الصاحبي، تحقيق السيد صقر، ص 57. وانظر أيضًا المقاييس المدخل (أ.ن.س) 145/1.

الذي وقفنا على أن الجنّ مشتقّ منه. وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا نقول إلا ما قالوه، ولا نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن» (74).

ولعله أراد بذلك الردَّ على من توسّع من علماء اللغة القدماء في مفهوم القياس، وذهب إلى أن كلّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، خوفًا من أن يدخل على العربية ما ليس منها من المفردات، وظن أن ذلك يُفسد اللغة؛ أو أنه أراد تثبيت ألفاظ العربية ودلالاتها في مقابل التفسير المجازي الذي توسع فيه بعض المفسرين حتّى وصلوا بالكلمات إلى التجريد والرمز، كلّ ذلك محتمل، لكنه لا ينفي حقّ القياس مطلقًا على هذا النحو الذي أشار إليه وقيده بتوقيف اللغة، رغم أنه يشعر شعوراً قويًا بتغيّر الدلالات كما أشرنا من قبل.

ويبدو أن فكرة الأصل والفرع هذه قد شغلت ابن فارس وسيطرت على نظرته إلى اللغة لأنّه -كما أشرت من قبل- يرددها في كتابه الصاحبي الذي ألّفه بعد المقاييس، حيث خرج بمفهوم الأصل والفرع عن حدود القياس كما طبقه في المقاييس إلى حدود أعم وأشمل حاول فيها تطبيقه على اللغة وليس على المعجم فقط، وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه من أن ابن فارس كان يشعر شعوراً قويًا بالصلة بين اللغة والمعجم، وهذه الصلة جعلته ينطلق من المعجم إلى اللغة وليس العكس، فقد طبق نظريّته في الأصول و الفروع و المقاييس في عمله المعجمي قبل أن يعممه بعد ذلك في الصاحبي على اللغة بمفرداتها وتراكيبها .

أما في العمل المعجمي فالمفردات هي نظرية المعجم،و لذلك يرتبط الأصل عنده بالدلالة العامة على المشتقات من جذر واحد، بالإضافة إلى الدّلالات الخاصة بكل مشتق، و كل ذلك يتّصل بشرح المعنى المعجمي و دلالة كل مشتقّ، و هي الخصيصة التي تميز بها معجم مقاييس اللغة على بقية المعاجم العربية الأخرى قديمها و حديثها .

و لكي ندلل على ذلك نأخذ الجذر (أس) :

---

(74) الصاحبي، ص 57.

يقول : «الهمزة والسين يدل على الأصل والشيء الوطيد الثابت، فالأسّ أصل البناء، وجمعه آساس، ويقال للواحد أساس بقصر الألف، والجمع أسس، قالوا الأسُّ أصل الرجل، والأسُّ وجه الدهر» (75) . فالأصل هنا أصل حسيّ يدل على الشيء الثابت وأصل البناء، أمّا المعنى المجرّد غير الحسي منه فهو أسّ الرجل بمعنى أصله وكذا وجه الدهر.

ومن الأصول الثلاثية نذكر على سبيل المثال الجذر (أ د ب) : يقول : «الهمزة والدال والباء أصل واحد تتفرع مسائله وترجع إليه» (76) وهو يقصد بالأصل الواحد«الجمع» الذي هو عكس التفريق، ولذلك نراه يحاول تلمس هذه الدلالة في بقية المشتقات.

يقول : «فالأدب أن تجمع الناس إلى طعامك، وهي آلمأدبَة والمأدُبةُ والآدب الدّاعي» (77) ويستشهد على ذلك بالبيت المشهور لطرفه بن العبد الذي يقول فيه :

«نحن في المَشتَاة نَدْعُو الجَفَلَى لا ترى الآدبَ فينا ينتقر» (78)

ثم يقول بعد ذلك : «ومن هذا القياس الأدب أيضًا لأنه يُجْمعُ على استحسانه» (78). وعلى هذا النحو يمضي في تلمس معنى الجمع في بقية المشتقات.

غير أن هذا الأصل لا يسلم له أحيانًا فقد تتعدد الأصول والفروع، مثال ذلك الجذر (ع ج م) :

يقول : «العين والجيم والميم ثلاثة أصول، أحدها يدل على سكوت وصمت والآخر على صلابة وشدة والآخر على عض ومذاقة» (80).

ومن الناحية النظرية فإن المشتقات مهما تعددت ينبغي أن تعود إلى أصل واحد كما

---

(75) انظر المقاييس، 14/1.
(76) المصدر السابق ، 74/1.
(77) المصدر السابق ، 74/1.
(78) المصدر السابق ، 74/1.
(79) المصدر السابق ، 75/1.

رأينا في المداخل السابقة ولكنه في مثل هذا الجذر وغيره أيضاً يقول بأصول متعددة لا بأصل وفروع، وهو بذلك يخالف اطراد المعنى العام الذي يظهر في المشتقات أو ما أطلق عليه القياس.

وبناء على تعدد الأصول على هذا النحو، يأخذ في توزيع المشتقات على هذه الأصول الثلاثة، وبذلك يقطع الصلة الدلالية بينها، وهو ما حرص على إثباته على مستوى النظر، سواء في الصاحبي أو في مقدمة معجم المقاييس كما رأينا من قبل(81).

يضاف إلى ذلك أنه غالباً ما كان يثبت الأصل المادي المحسوس دون تطور الدلالة من الحسيّ إلى المجرد، ولعلّ مردّ ذلك إلى أنّ هذا اللون من التطوّر الدلالي لم يكن من الأفكار المتداولة في عصره، ولذلك كان أحياناً يضطرب ويخفق في اكتشاف بعض الأصول.

يقول تحت المدخل (أ ج ل) : «اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة لا يكاد يمكن حمل واحدة منها على واحدة من جهة القياس فكل واحدة أصل في نفسها وربك يفعل ما يشاء»(82) أو يحكم عليها بالتباعد في الدلالة مثل قوله : «الجيم والحاء والشين متباعدة جداً»(83)، أو يحكم بالتفرد وعدم وجود أصل ترجع إليه مثل : «الجيم والدال والفاء كلمات كلّها منفردة لا يقاس بعضها ببعض، وقد يجيء هذا في كلامهم كثيراً»(84)، وأحياناً يقول بعدم الانقياس مثل : «الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضاً»(85).

ولذلك نراه يقول إن بعض كلام العرب موضوع وضعاً من غير قياس ولا اشتقاقَ له، أو أن اللغة كلها ليست اشتقاقاً ولكن جلّها ومعظمها(86) وهو محق في ملاحظته هذه لأن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، أو على الأقل لا نعرف له أصلاً اشتُقّ منه

(80) المصدر السابق ، 239/4 - 241.

(81) انظر أمثلة أخرى على تعدد الأصول والفروع : 8/1 - 18، 37، 89، 141 و 59/2 ، 69، 71، 89 و غيرها كثير.

(82) المصدر السابق 64/1.

(83) المصدر السابق، 427/1.

(84) المصدر السابق ، 1/ 433.

(85) المصدر السابق، 460/1.

مثل حروف الجر والضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وغير ذلك من الأدوات والكلمات في إطار العربية وحدها، ومع ذلك فإنّ الدراسات التاريخية المقارنة قد تكشف عن هذا الأصل، وصدد هذا لا بد لنا أن نلتمس العذر لابن فارس، لأنه لم يكن يعرف علاقة العربية بغيرها من اللغات السامية وأنها جميعًا انحدرت من أصل واحد، ربما تكون أصول مثل هذه الكلمات وبعض دلالاتها موجودة في إحدى اللغات السامية، وهذا اللون من الدراسة اللغوية المقارنة مازالت العربية تفتقر إليه حتى الآن ومكانها المعجم اللغوي التاريخي.

ورغم ذلك فإننا لا نستطيع أن نتجاهل المحاولة الجادة الرائدة التي قام بها ابن فارس عندما حاول إرجاع دلالات المشتقات إلى أصل واحد انحدرت منه، كما أنها انحدرت من حيث المبنى من جذر واحد ، وهي محاولة لم يعرفها علم المعاجم أو فن صناعة المعجم إلا بعد قرون طويلة، كما لا نستطيع أن نتجاهل أيضًا نجاح ابن فارس في تحديد كثير من الأصول الدلالية الحسية وغير الحسية أحيانًا، أو الأصل كما أطلق عليه لكثير من جذور المعجم خاصة تلك التي أثبت لها أصلاً واحداً ، كذلك انتباهه إلى بعض الكلمات المعربة أو الدخيلة التي ليس لها أصل أو مشتقات في العربية، كأنه شعر أن قلة عدد المشتقات، كما يتمثل في كلمة أو كلمتين، دليل على عدم أصالة الكلمة في العربية، مثال ذلك قوله تحت المدخل (أ ج ص) : «الهمزة والجيم والصاد ليست أصلاً لأنه لم يجئ عليها إلا الإجاص، ويقال إنه ليس عربيًا، وذلك أن الجيم تقل مع الصاد» (87).

وفي المدخل (أ رس) يقول : «الهمزة والراء والسين ليست عربية، ويقال إن الأريس الزرّاعون وهي شامية» (88) .

أما النظرية الثانية بجانب نظرية القياس أو القول بالأصل والفرع،فهي نظريّتُهُ في النحت، وقد أشار إليها في المقاييس أولا (89) ثم في الصاحبي ثانيًا (90)، حيث رأى في كلّ ما زاد على الثلاثي - أي الرباعي والخماسي - مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق،

---

(86) المصدر السابق 259/4.

(87) المصدر السابق، 64/1.

(88) المصدر السابق 79/1. وانظر أيضًا المدخل (ب ذ ج) 217/1.

وذلك أن أكثره منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة واحدة آخذة منهما جميعًا بحظ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل. ثم يضرب أمثلة على ذلك من المنحوتات الفعلية مثل «حيعل» إذا قال : حيّ على، ومن الإسمية مثل : «عبشمي»، ويرى أن ذلك على ضربين : أحدهما منحوت والآخر موضوع وضعًا لا مجال له في طرق القياس (91). ثم يدلل على صحة القانون الذي وضعه بأن كلّ ما زاد على الثلاثي فهو منحوت ويمثل لذلك بكلمة « البلعوم». يقول : «ومما جاء منحوتًا من كلام العرب من الرباعي أوله باء : البلعوم مجرى الطعام في الحلق ، وقد يحذف فيقال : بُلعُم، وغير مشكل أن هذا مأخوذ من بلع إلا أنه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة في معناه» (92).

ومعنى هذا أن أصل كلمة «بلعوم» من «بلع» الثلاثي زيدت عليه حروف من قبيل زيادة المبنى لزيادة في المعنى.

ومع ذلك تراه يقول في بَلْطَحَ : « بلطح الرجل : إذا ضرب بنفسه الأرض، فهي منحوتة من بُطحٌ وأبلط إذا لصق ببلاط الأرض»، وكان أولى طبقًا لزيادة المبنى لزيادة المعنى أن يقول إنها من بطح مع زيادة اللام (93).

وقد قامت دراسات لغوية معاصرة حول ظاهرة النحت في اللغة العربية للكشف عن القوانين التي تجرى عليها (94)، ولعل توسع ابن فارس في القول بالنحت هو ما لفت أنظار الباحثين إليه. ومع ذلك فقد اختلف القدماء حوله، وعرفه الخليل بقوله : «إن العرب تلجأ للنحت إذا كثر استعمالهم للكلمتين ضموا بعض حروف إحداهما إلى بعض الأخرى» (95)، ولذلك عده القدماء من السماعي الذي لا يقاس عليه، ولعل كثرة الاستعمال -كما قال الخليل- والمعرفة الحدسية Intuition لابن اللغة Native

(89) المصدر السابق، 1/328 - 329.

(90) الصاحبي، ص 416.

(91) المقاييس، 1/328 - 329.

(92) المصدر السابق، 1/329.

(93) المصدر السابق، 1/330 - 331.

(94) انظر على سبيل المثال : محمد رشاد الحمزاوي : البنية النحتية في العربية، مجلة المعجمية، العددان التاسع والعاشر ، ص ص 83 - 108.

speaker وراء هذه الظاهرة.

غير أن ابن فارس قد تحمس لنظريته وأخذ يرى في كلّ حرف زائد صورة رمزية لكلمة أخرى، وهو في هذا لا يفرق بين الكلمات العربية الأصل والكلمات غير العربية أو تلك التي اقترضتها العربية من بعض اللغات الأخرى.

فمن ذلك خلطه المنحوت بالمعرب أو الدخيل عندما يقول إن كلمة «البُرْجُد» منحوتة، ويقول إن «البُرْجُد» وهو كساء مخطط قد نحت من كلمتين هما : «البجاد» وهو كساء ومن «البرد» والشبه بينهما قريب (96).

والحقيقة أن كلمة «البُرْجُد» ليست عربية وإنما هي دخيلة من اللاتينية وهي تدل على كساء من الصوف الأحمر، وقيل كساء مخطط يصلح للخباء ؛ وقد أشار ابن منظور في اللسان إلى أن الكلمة دخيلة ولم يحدد مصدرها (97) ؛ والكلمة من اللاتينية : بارجودا Paraguda أي الثوب المذهب (98)، وقد دخلت الكلمة إلى العربية منذ العصر الجاهلي وذكرها طرفه بن العبد في معلقته (99).

ومثل ذلك أيضًا كلمة «جُرْدبَان» فقد قال : «ومن ذلك قولهم للرجل إذا ستر بيديه طعامه كي لا يتناول (جَرْدب) من كلمتين : من جَدَب لأنه يمنع طعامه فهو كالجدب المانع خيره، ومن الجيم والراء والباء، كأنه جعل يديه جرابًا يعي الشيء ويحويه» (100)، ثم يستشهد على ذلك بقول الشاعر :

إذا ما كنت في قوم شهاوى فلا تجعل شمالك جُرْدُبانا (101)

والحقيقة أن الكلمة ليست عربية الأصل، إنما هي دخيلة من الفارسية (102) وأصلها في هذه اللغة «كرده بان»، و«كرده» تدل على الشيء المستدير أو رغيف الخبز (103). أما

---

(95) انظر لسان العرب، ط. بولاق 230/14.

(96) المقاييس 330/1.

(97) اللسان المدخل : (برجد).

(98) حسن ظاظا : الساميون ولغاتهم ص 161، وانظر أيضًا وفائيل نخلة اليسوعي : غرائب اللغة العربية ص 288.

(99) لسان العرب المدخل (برجد).

(100) المقاييس، 506/1.

«بان» فهي عبارة عن لاحقه Suffix إذا دخلت على الكلمة الفارسية دلت على معنى الحفظ والحراسة، فمثلاً يقال : «دربان» أي الحارس أو البوّاب (104). وبناء على ذلك تكون «يكردبان» الفارسية أو جردبان الدخيلة في العربية تدل حرفيًا على «حارس الخبز» ، ومجازاً على البخيل الذي يضنّ بالطعام، وهو المدلول الذي استقرت عليه في العربية.

الكلمة إذن ليست عربية الأصل وليست منحوته كما توهّم ابن فارس، مما يدل على أن توسّعه في مفهوم النحت على هذا النحو الذي أثبته في المقاييس، يحتاج إلى إعادة النظر خاصة إذا أخذنا في الحسبان تأويل الدلالة بين الكلمتين المنحوت منهما.

هذا هو الأصل الثاني الذي بنى عليه ابن فارس معجمه المقاييس، وربما كان عمله هذا هو الثاني في تاريخ المعاجم العربية الذي أقامه صاحبه على أصول نظرية بعد الخليل، وهو اجتهاد من ابن فارس لا شك فيه.

ولكي نستكمل صورة هذا المعجم كاملة ونعرف كيف بني، ننظر في مسألتي الجمع والوضع فيه.

1 - المقاييس ومبدأ الجمع :

إذا كان ابن فارس قد اكتفى في «المجمل» بذكر أسماء العلماء والرواة الذين استقى من مصادرهم المادة اللغوية لمعجمه، فانه في المقاييس كان أكثر تحديداً ووضوحًا، حيث حدد المصادر التي اعتمد عليها في خمسة كتب وصفها في مقدمة المعجم بأنها : «كتب عالية تحوي أكثر اللغة» (105)، وهذه الكتب هي :

1 - كتاب «العين» للخليل بن أحمد، وهو أعلاها وأشرفها كما قال (106).

2 - كتاب «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ).

3 - كتاب «مصنف الغريب» لأبي عبيد أيضًا، وقد حقق الكتاب محمد مختار

---

(101) المصدر السابق، 506/1.

(102) انظر الجواليقي : المعرّب ص 110.

(103) انظر Haim, S. : Persian English Dictionary, vol. 2, p. 702.

(104) Ibid, vol. I; p. 219

(105) المقاييس، المقدمة، 3/1.

(106) المصدر السابق، 3/1.

العبيدي ونشره بتونس سنة 1989 تحت عنوان «الغريب المصنف».

4 - كتاب «المنطق» لابن السكيت (ت 246 هـ) وقد حُقِّق ونشر في القاهرة عام 1956 بعنوان : «اصلاح المنطق».

5 - كتاب «جمهرة اللغة» لابن دريد (ت321 هـ).

«فهذه الكتب الخمسة -كما قال - معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها، حتى إذا وقع الشيء النادر نصصناه إلى قائله»(107).

وهو يقصد بذلك أنه إذا أخذ من غير هذه الكتب الخمسة ذكر المصدر أو صاحبه أو هما معًا. فمن العلماء الذين ذكرهم : ثعلب (ت 291 هـ) والفراء (ت207 هـ) وابن الأعرابي (231 هـ) والكسائي (ت198 هـ) وأبو زيد الأنصاري (ت 215 هـ) والأصمعي (ت 213 هـ) وأبو عمْرو الشيباني (ت 202 هـ) ، وغيرهم(108) ؛ ومن العلماء الذين ذكرهم وكتبهم : كتاب الفصيح لثعلب، وكتاب الايل والأجناس للأصمعي، وكتاب الهمز لابي زيد الأنصاري وغيرها(109) .

ومعنى ذلك أن ابن فارس قد استقى مادته اللغوية من مصادر أساسية ممثلة في الكتب الخمسة التي ذكرها بالإضافة إلى مصادر أخرى فرعية ممثلة في آراء بعض علماء العربية القدماء وبعض كتبهم.

2 - المقاييس ونظام الوضع :

اتبع ابن فارس في المقاييس نظام الوضع الذي طبقه في «مجمل اللغة» دون أدنى تغيير، وقد أشرنا إليه من قبل.

أما الكلمات المنحوتة أو ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف كما يقول فيؤخره إلى أواخر الأبواب ويرتبه حسب أوائل الحروف، وهو يفصل في ذلك بين نوعين من الرباعي، أولهما الرباعي المنحوت من كلمتين وثانيهما الرباعي المزيد بحرف واحد، ويضعه تحت عنوان مستقل مثل «باب من الرباعي آخر» أو كما يقول أيضًا «و من

(107) المصدر السابق، 1/4-5.

(108) المصدر السابق، 12/1، 16، 17، 28، 29، 53، 166.

(109) المصدر السابق، 220/1، 307، 486.

هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي على ما ذكرناه ولكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من المبالغة» (110).

وأمّا من حيث ترتيب المشتقات تحت المدخل، فلعل أول ما نلاحظه هو قلة عدد المشتقات التي يذكرها تحت كل مدخل. فأحيانًا تتراوح المشتقات التي يذكرها من مشتق واحد إلى أربعة أو خمسة مشتقات (111)، ومع ذلك فقد تطول قائمة المشتقات في بعض المداخل الأخرى (112).

كما لم يطّرِدْ توزيعه لها على الدلالات الأصلية والفرعية، كذلك لا يكاد يلتزم بنظام ثابت في ترتيب المشتقات تحت المدخل الواحد، فأحيانًا يقدم المزيد من الأفعال على المجرد وأحيانًا يفعل العكس، وقد يذكر الأفعال قبل المصادر أو يذكر الأسماء والصفات قبل الأفعال، ولعل الاضطراب في ترتيب المشتقات وقلة عددها يرجعان إلى أن ابن فارس ربما كان يتقي من المشتقات ما يُلائِم نظريته في القول بالأصول والفروع والنحت ويثبتها إذ كان ذلك الهدف الأساسي من وضع المعجم وتأليفه، فهو لا يقصد الإحاطة أو الشمول وإنما يسعى إلى إثبات نظرية معجمية.

وصفوة القول إن معجم «المقاييس» معجم فريد بين المعاجم العربية القديمة والحديثة، وخاصة من حيث المادة اللغوية وطريقة شرح المعنى المعجمي حيث نظر إلى الدلالة العامة لكل جذر تدور المشتقات في فلكه، وهي نظرة لم يسبقه إليها أحد من المعجميين القدماء، كما لم يلتفت إليها أحد ممن جاء بعده إلا في العصر الحديث عندما أفاد مجمع اللغة العربية في مصر من هذه الفكرة في شرح المعنى المعجمي لكل جذر من جذور «المعجم الكبير» بل نقل عن ابن فارس كثيرًا مما قاله.

حلمي خليل

عميد كليّة الآداب، جامعة بيروت العربيّة

(110) المصدر السابق، 332/1.

(111) انظر على سبيل المثال: المداخل (ح ر ت) 45/2، (ح ز ق) 52/2، (ح س د) 61/2.

(112) انظر على سبيل المثال: المداخل (أ ب ل) 39/1 - 43، (أ ت ن) 50/1 - 52، (ح ض ر) 2/ 75 - 78.

قائمـــــة المصـــــادر والمـــراجـــع

أولاً : المصادر والمراجع العربية .

1 - المعاجم

الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد : المُعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق : أحمد محمد شاكر، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ط2، 1969م.

الخليل بن أحمد ، أبو عبد الرحمن، الفراهيدي : كتاب العين، تحقيق : عبد الله درويش، بغداد ، مطبعة العاني، 1386 هـ / 1967م.

الخليل بن أحمد : كتاب العين، تحقيق ابراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط.1، 1988م.

ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا : مُجمل اللغة، تحقيق هادي حسن حمودي، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط. 1، 1305 هـ / 1985م.

ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ، نسخة مصورة.

ابن منظور محمد بن مكرم : لسان العرب، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، نسخة مصورة عن ط، بولاق، بدون تاريخ.

2 - كتب أخرى :

إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، في مجلة المعجمية، تونس، العددان التاسع والعاشر، 1993 - 1994م، ص ص 29 - 81.

ابن جني أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1952-1956.

حسن ظاظا : الساميون ولغاتهم، الإسكندرية، مطبعة المصري، 1971م.

حسين نصار : المعجم العربي، نشأته وتطوره، القاهرة، مكتبة مصر، ط 2، 1968م.

ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، بدون تاريخ.

حلمي خليل : مقدمة لدراسة اللغة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994م.
حلمي خليل : الكلمة، دراسة لغوية معجمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط.1، 1980.
رفائيل نخلة اليسوعي : غرائب اللغة العربية، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ط2، 1959.
الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر : المُفَصّل في علم العربية، بيروت، دار الجيل، ط.2، بدون تاريخ.
عبد القادر فاسي فهري : المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية. بيروت، المركز الثقافي العربي، ط.1، 1997م.
علي القاسمي : علم الغة وصناعة المعجم، الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، 1395هـ / 1975م.
علي القاسمي : علم اللغة وصناعة المعجم، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ط2. 1411 هـ/ 1991م.
ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريا : الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1977م.
القفطي جمال الدين أبو الحسن بن يوسف : إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة، مكتبة دار الكتب المصرية، ط. 1، 1369 هـ / 1950م.
محمد رشاد الحمزاوي ، البنية النحتية العربيّة ودورها في التوليد اللغويّ، مجلة المعجمية، تونس، العددان التاسع والعاشر، 1993 - 1994م، ص ص 83 - 103.
ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي : شرح المفصل، القاهرة، المطبعة المنيرية، بدون تاريخ.

ثانيًا : المصادر والمراجع غير العربية :

Crystal, David : *Dictionary of Lang. And Lings*, Penguin Books, 1994.
Haim, S. : *New Persian English Dictionary*, Teheran, 1934.
Hartman and Stork : *Dictionary of Lang. and Lings*, London, 1972.
Lyons, John : *Semantics*. Cambridge University *Press*, London, 1969.
Robins, R.H. : *A Short History of Linguistics*, Longmans, London, 1967.
Zgusta, L. : *Manual of Lexiciography*, Mouton, the Hague - Paris 1971.